

التصدي لمخاطر الفساد في قطاع الدفاع في تونس الوضع الراهن

**التصدي
لمخاطر الفساد
في قطاع الدفاع
في تونس
الوضع الراهن**

1. المقدمة

2. الدفاع والأمن: أولوية وطنية

3. "الحرب على الفساد" في تونس

1-3. التطورات على الصعيد القانوني

4. الفساد في قطاع الدفاع: الوضع الراهن

1-4. السرية والشفافية المحدودة

2-4. الصفقات

3-4. الحدود والتجارة غير القانونية

4-4. الثقة الشعبية وإشراك المواطنين

5. الاستنتاجات والتوصيات

1. المقدمة

وبعد مرور سنتين، لا تزال الساحة السياسية تشهد تطورات مستمرة. وتعتبر تونس الحفاظ على الأمن الوطني من بين أولوياتها الأكثر إلحاحا، علما وأن حالة الطوارئ التي تعيشها البلاد مستمرة منذ شهر نوفمبر 2015. ويتعرض قطاع الدفاع والأمن في تونس إلى عدة مصاعب من بينها خطر قيام مجموعات متطرفة بهجمات، إلى جانب انتشار التهريب في البلدين المجاورين ليبيا والجزائر ويشمل ذلك تهريب الأسلحة.

وفي الأثناء، حافظ الرأي العام على تركيزه على أولوية مكافحة الفساد وشكلت جهود الحكومة، وأوجه تقصيرها، محل جدل واسع في صفوف الرأي العام. ولا يزال هناك قلق واسع بشأن المنحى الذي تتخذه جهود الإصلاحات، على غرار تمرير قانون المصالحة المثير للجدل، والذي يشجع للعفو عن المسؤولين الحكوميين المتورطين في الفساد خلال فترة حكم بن علي.

ويعطي هذا الموجز لمحة عما آلت إليه مساعي تعزيز النزاهة في قطاع الدفاع ويقترح بعض المجالات ذات الأولوية التي تستوجب إصلاحات. ويستند التقرير إلى مقابلات أجريت مع أعضاء من المجتمع المدني والمنظمات الدولية وأعضاء ينتمون إلى الحكومة وإلى هيئات الإشراف أدلوا بأرائهم فيما يتعلق بالتطورات الحاصلة في قطاع الدفاع والأمن في تونس، والتحديات المتعلقة بالفساد، والخطوات التالية التي يرون أنه يتعين اتخاذها من أجل إحداث التغيير وإصلاح القطاع. كما استندت هذه الوثيقة إلى البحث

شهدت تونس تطورات ملحوظة في مجال مكافحة الفساد منذ سنة 2011. حيث أنشئت فيها مؤسسات تُعنى بمكافحة الفساد وشهدت إصدار تشريعات تنظم نفاذ المواطنين للمعلومة وحماية المبلغين، وتقديم مشروع قانون يتعلق بالتصريح بالمكاسب ومنع الإثراء غير المشروع. ويدل ذلك على إحراز تقدم إيجابي جدير بالثناء ويتعين استغلال هذا التقدم للمضي قدما.

إلا أن قطاع الدفاع لم ينل نصيبه من هذه التطورات على غرار القطاعات الأخرى، وهو يحظى عامة بثقة شعبية واسعة. وتشير الأبحاث إلى أنه عادة ما يُستثنى من مبادرات الإصلاح، على أساس الحفاظ على الأمن القومي. ويشهد إنفاق قطاع الدفاع ارتفاعا، حيث زادت نفقاته بحوالي 64% من 2011 إلى 2016. ولكن الهياكل المعنية بالشفافية والنزاهة لم تواكب هذا الارتفاع، وهو ما يشكل تحديا ملحا. إذ أن سرية المعاملات وضعف الإشراف يهيئ أرضا خصبة لانتشار الفساد. ومن شأن الفساد أن يقوض المؤسسات الدفاعية، ويحد من قدرتها على مواجهة المخاطر المحدقة بها، ويؤدي إلى الإسراف في الإنفاق. ومع الإعلان عن حالة الطوارئ وارتفاع نفقات الدفاع، يتعين أن تضع الحكومة التونسية في صدارة أولوياتها تعزيز الشفافية في هذا القطاع ومعالجة مواطن الخلل التي تولد الفساد.

وأجرت منظمة الشفافية الدولية سنة 2015 تقييما مفصلا لنقاط قوة المؤسسة العسكرية التونسية، في سياق المؤشر الحكومي لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع. وتوصلت الدراسة إلى أن تونس معرضة بدرجة أقل لمخاطر الفساد في قطاع الدفاع مقارنة بدول أخرى في المنطقة وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمكنت من تحسين ترتيبها منذ سنة 2013.

وأشار التقرير إلى عدد من الأسباب التي تفسر هذا التقدم: تعزيز الضوابط الديمقراطية منذ سنة 2011، وذلك راجع في جزء منه إلى صياغة دستور جديد سنة 2014، وما أبداه وزير الدفاع من انفتاح نسبي على المجتمع المدني، حيث جدد تعهده بصياغة ورقة بيضاء بشأن الأمن الوطني، ويشمل ذلك سياسة الدفاع بمساعدة المجتمع المدني والبرلمان والشركاء الدوليين، واتخذ الرئيس خطوات نحو القضاء على التمييز السلبى بين الجهات من حيث تعيين كبار ضباط الجيش¹. وشكلت كل هذه المبادرات خطوات هامة على طريق تعزيز المساءلة.

ولكن الطريق أمام تونس لا يزال طويلة. فعلى الرغم من حصولها على درجة D وهي أعلى درجة مقارنة ببقية بلدان المنطقة، إلا أن ذلك يشير أيضا إلى ضعف المؤسسات وارتفاع احتمال تعرضها للفساد، وسلط تحليل منظمة الشفافية الدولية لقطاع الدفاع الضوء على عدة مجالات ذات أولوية تستوجب إجراء إصلاحات. وتشمل هذه المجالات تعزيز الشفافية في قطاع الدفاع من حيث الميزانية وعمليات الشراء والتميينات والترقية الوظيفية في الجيش، فضلا عن تحسين الرقابة المؤسسية في قطاع الدفاع، وذلك مثلا من خلال تحسين قدرات اللجان البرلمانية ذات الصلة.

2. الدفاع والأمن: أولوية وطنية

والقنب والكحول والنفط، قد كلف تونس خسائر تصل إلى مليار دولار في السنة، وهي تشكل أيضا شأغلا أمنيا كبيرا لأن نفس الشبكات المنظمة والمعايير هي التي تسهل إدخال السلاح إلى البلاد و تناقله.⁸ ولمواجهة هذه التحديات، عزز الجيش حضوره في المناطق الحدودية، حيث يُشرف على منطقة عازلة، ولا يدخل المنطقة أحد دون إذن رسمي بذلك.⁹ وفي هذه المناطق العسكرية، يخضع الأعوان المحليون في الشرطة والديوانة لإمرة الجيش.¹⁰

وعقب هجمة بن قردان في مارس 2016، سارعت الحكومة أيضا ببناء "حاجز مكافحة الإرهاب" بطول 125 ميلا على امتداد حدودها مع ليبيا، ويشمل التلال الرملية والخنادق المائية لعرقلة تسلل عربات تهريب السلع.¹¹ ووافقت الولايات المتحدة على تمويل مشروع تجهيز الحدود بمنظومة إلكترونية للرقابة الأمنية لتعزيز جهود مكافحة الإرهاب.¹²

ولمواجهة هذه التحديات المتنامية المتعلقة بتأمين البلاد، أصبح التوجه الأكبر بعد سنة 2011 يتمثل في تنمية قطاع الدفاع في تونس وتحديثه. وشهد مستوى الإنفاق ارتفاعا مُطردا خلال السنوات الأخيرة حيث زادت النفقات العسكرية بحوالي 64 في المائة بين 2011 و 2016.¹³ و لكن ذلك على الأرجح لا يعكس فقط هاجس الأمن القومي الذي يشغل الحكومة. فالقطاع الأمني برمته يشهد بدوره "تعديل مسار"، حيث يجري حاليا تصحيح المسار الذي انحرف عبر التاريخ مانحا الأفضلية لجهاز الشرطة وقوات الأمن، وذلك من خلال ضخ أموال هامة لتمويل الجيش. فبين سنة 2011 و 2016، لم ترتفع حصة وزارة الدفاع من الميزانية الوطنية بسرعة تفوق تلك التي ارتفعت بها حصة وزارة الداخلية فحسب، بل ارتفعت بسرعة تفوق أي وزارة أخرى. حيث أن ميزانية وزارة الدفاع سنة 2011 قد شكلت 56 في المائة من ميزانية وزارة الداخلية. ولكن بعد مرور 5 سنوات ارتفعت هذه النسبة لتبلغ 72 في المائة.¹⁴

كما حظيت المؤسسة العسكرية بدفعات مُتّردة من عقود الأسلحة، تحديدا بعد هجمات سنة 2014 في جبل الشعانبي، وبدأت قوات الجيش التونسي في السعي لتعزيز قدراتها الإنتاجية من خلال باخرة من نوع زورق دورية تصدرها البحرية للمرة الأولى في أغسطس 2015، وتحمل الاسم الرمزي "استقلال".¹⁵ كما شكلت الشراكات الدولية عاملا هاما في التنمية الاستراتيجية لقطاع الدفاع وتعزيز تجهيزاته؛ وساهم؛ فقد ضاعفت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها مساعداتها العسكرية لتونس بثلاث مرات سنة 2015.¹⁶ كما قامت تونس في نفس الوقت بإبرام اتفاقات في مجال التعاون الأمني مع منظمة حلف شمال الأطلسي و عدة دول عربية وأوروبية.

يمثل الأمن الوطني أولوية في نظر الحكومة التونسية. ولكن يواجه قطاع الأمن والدفاع عدة تحديات ترتبط أساسا بتمرد المتطرفين على المستوى المحلي، وتداعيات المخاطر الناجمة عن الصراع الذي تشهده ليبيا في الجوار، ورحيل آلاف التونسيين عن البلاد للمحاربة في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، وهو أعلى عدد مقارنة بأي بلد آخر.² ويشار إلى أن مجلس الأمن القومي قد صادق على استراتيجية وطنية رسمية لمقاومة التطرف والإرهاب في نوفمبر 2016، ووقع عليها رئيس الجمهورية.³

وتعيش تونس في ظل حالة الطوارئ منذ الإعلان عنها في نوفمبر 2015، على إثر شن ثلاث هجمات إرهابية كبرى في نفس السنة أودت بحياة أكثر من 72 شخصا، حيث لقي 22 شخصا مصرعهم في المتحف الوطني بباردو في تونس، وقتل 38 شخصا على شاطئ أحد المنتجعات في سوسة، كما قُتل 12 شخصا في هجوم استهدف حافلة تنقل أفرادا من حرس الأمن الرئاسي في تونس العاصمة. وكان من المزمع أن ينتهي التمديد ف حالة الطوارئ في شهر مارس 2018. ويسود قلق خاص حول الوضع الأمني في لمناطق الحدودية، حيث يلقي كل غياب للأمن في ليبيا والجزائر بتبعاته على تونس.⁴ كما شهد جبل الشعانبي، وهو أعلى جبل في تونس ويقع على بعد 80 كم فقط من حدود الجزائر، هجمات متعددة شنتها مجموعات متطرفة استهدفت وحدات عسكرية وأمنية خلال السنوات الأخيرة، أبرزها هجمات يوليو 2014 التي أودت بحياة 15 جنديا تونسيا وأصيب خلالها 20 جنديا.⁵ وأصيب مؤخرا 3 جنود جراء انفجار لغم في نفس المنطقة، والتي تزال منطقة عسكرية مغلقة.⁶ كما ألقى الصراع في ليبيا بظلاله على تونس. حيث استهدفت عناصر متطرفة مشبوهة مراكز للجيش والشرطة في بن قردان، وهي مدينة تقع على الحدود الليبية. وأودى هذا الهجوم بحياة ما لا يقل عن 50 شخصا، بمن فيهم مدنيون والمُعتدون أنفسهم.⁷

وإلى جانب خطر العناصر المتطرفة، تشكل المناطق الحدودية تحديا كبيرا أمام جهود مكافحة التهريب. وتشير التقديرات إلى أن الاتجار غير المشروع العابر للحدود لمواد مثل السجائر

2. جال، "تونس تخشى عودة آلاف الجهاديين الشباب"، نيويورك تايمز (النسخة الإلكترونية)، 25 فبراير 2017
3 هافينغتون بوست تونس/وكالة فرانس برس، "تونس: مجلس الأمن القومي يصادق على "استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب"، هافينغتون بوست تونس (النسخة الإلكترونية)، 7 نوفمبر 2016؛ ف. اللواتي، "حرب تونس على الإرهاب"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (النسخة الإلكترونية)، 26 يوليو 2017
4. س. بازوني، ج. جرانان و د. بايين، "في تونس، الخطر يكمن على الحدود"، صحيفة لو موند (النسخة الإلكترونية)، 19 مارس 2015
5 ك. يحيى، "جبل الشعانبي في تونس: معقل الإرهابيين؟"، الأهرام (النسخة الإلكترونية)، 7 فبراير 2016
6 "إصابة ثلاثة جنود جراء انفجار لغمين في جبل الشعانبي"، إذاعة تونس الدولية (الموقع الإلكتروني)، 7 نوفمبر 2017
7 ت. عمارة، "هجوم على القوات التونسية قرب الحدود الليبية، وفاة 53 شخصا"، رويترز (الموقع الإلكتروني)، 7 مارس 2016
8 م. أمسترونغ، "الخطر الأمني لتجارة التهريب في تونس"، الجزيرة (الموقع الإلكتروني)، 8 يناير 2015
9 أ. ملموم، "التهميش وانعدام الأمن وعدم اليقين تخيم على الحدود الليبية التونسية"، International Alert، (الموقع الإلكتروني)، 21 ديسمبر 2016
10 س. حداد، "تعزيز القوات المسلحة التونسية؟ إصلاح قطاع الدفاع واتخاذ القرارات العسكرية في تونس"، ضمن كتاب "إصلاح العلاقة بين المدني والعسكري في الديمقراطيات الجديدة"، أكروسان و د. كويهن، (هايدلبرغ، سبرينغر، 2017، 223)
11 أ. بوزرا، "المسار الجغرافي للنزاع والقتال في تونس"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (النسخة الإلكترونية)، 20 يوليو 2017
12 حداد، 22، 2017
13 ارتفعت نفقات الجيش التونسي من 628.3 مليون دولار سنة 2011 إلى 1026.9 مليون دولار سنة 2016 (بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2015) وفقا لقاعدة بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) والمتاحة على الرابط التالي: <https://knoema.com/SIPRI2017/sipri-military-expenditure-database-1988-2016?country=1000050-tunisia>
14 س. جريوال، "الثورة الهادئة: الجيش التونسي بعد بن علي"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (النسخة الإلكترونية)، 26 يوليو 2017، 24 فبراير 2016
15 حداد، 224، 2017؛ جريوال، 2016؛ س. كيمبال، "تونس تحصل على الأسلحة أكثر من حصولها على الديمقراطية"، صحيفة Foreign Policy (النسخة الإلكترونية)، 21 أبريل، 2016
16 س. جريوال، "كيف تغير الجيش التونسي خلال الانتقال الديمقراطي"، واشنطن بوست (النسخة الإلكترونية)، 8 مارس 2016

3. "الحرب على الفساد" في تونس

مساعيها نحو تحقيق العدالة الانتقالية في فترة ما بعد حكم بن علي، حيث أن القانون يمنح العفو للمسؤولين الحكوميين المتورطين في ممارسات الفساد خلال فترة حكم بن علي، والذي يدعون أنهم تورطوا في ذلك من باب انصياعهم للأوامر وأنهم لم يحققوا أي مكاسب شخصية جراء ذلك. وينص على أن يرجع المسؤولون كل الأموال المختلصة من المال العام على أن يحضوا في المقابل بالحصانة من الملاحقة القضائية. ولكن يرى العديدون في تمرير هذا القانون تكريسا لمناخ الإفلات من العقاب لصالح من يشتبه في تورطهم في الفساد.²⁴ وفي هذا الصدد، أفاد أحد الناشطين في المجتمع المدني قائلا: "لا يمكن الوثوق بالحرب على الفساد إذا لم تكن الحكومة مثالا يحتذى به في هذا الصدد وإذا لم تتوقف عن تعيين أشخاص شوّه الفساد ماضيهم".

هناك قناعة واسعة بأن الفساد يشكل تحديا هاما أمام تونس، حيث أنه يهدد بشكل كبير مسار الانتقال الديمقراطي الذي تمر به البلاد. ووفقا لمقياس الفساد العالمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية سنة 2016، يرى قرابة ثلثي التونسيين (64%) بأن الفساد قد تفاقم خلال العام الماضي.¹⁷ وأحيلت أكثر من 9000 حالة من شبهات الفساد إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (INLUCC) سنة 2016؛ 21 في المائة منها تمثل شكاوى ضد الوزارات و 25 في المائة منها تتعلق بالفساد في المؤسسات.¹⁸

وشهدت مبادرات مكافحة الفساد في تونس تطورات ملحوظة خلال السنتين اللتين تلتا إصدار المؤشر الحكومي لسنة 2015. فقد أصبحت على رأس جدول أعمال الحكومة، التي قطعت بدورها عدة تعهدات على مستوى عال. ونصت وثيقة قرطاج الصادرة في يونيو 2016 على "مقاومة الفساد وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة" كأولوية للحكومة الجديدة،¹⁹ وحين تسلم رئيس الوزراء، يوسف الشاهد، مقاليد الحكم في أغسطس 2016، أعلن عن شن "حرب على الفساد". كما صادق رئيس الحكومة رسميا على استراتيجية مكافحة الفساد لمدة خمس سنوات للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في 9 ديسمبر 2016، وخطة العمل للفترة 2017-2018. واقتربت هذه الخطوات أيضا برفع ميزانية الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.²⁰

ومنذ ذلك الوقت، تحدث السيد الشاهد عن العلاقة بالأمن، قائلا: "نحن على قناعة بأن هناك رابطا بين التهريب وتمويل الإرهاب والأنشطة العابرة للحدود وتهريب الأموال خارج البلاد."²¹ وقال الشاهد لدى إعلانته عن تحوير وزارته في سبتمبر 2017، شمل تعيين وزير الدفاع الجديد، السيد عبد الكريم الزبيدي، إن حكومته الجديدة ستكون "حكومة حرب على الإرهاب والفساد"²². كما قامت الحكومة خلال السنة الأخيرة بتعزيز حملة الاعتقالات والتحقيقات مع رجال الأعمال والسياسيين وأعدان الأمن وأعدان الديوانة.²³

ولكن أعربت عدة جهات في المجتمع المدني التونسي عن عدم اقتناعها. حيث عبر حقوقيون وإعلاميون صراحة عن انتقادهم لحملة محاربة الفساد، إذ أنهم لا يشككون في فعاليتها فحسب، بل يرون أنها أيضا ذر رماد على العيون للتمويه على تطورات أخرى لا تزيد الفساد إلا تفاقمًا. وأثار تمرير البرلمان في سبتمبر 2017 لقانون المصالحة الجدل بشكل خاص. وقد أظهرت الحكومة هذا القانون على أنه جزء من

17 منظمة الشفافية الدولية، الناس والفساد: استطلاع 2016 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المقياس العالمي للفساد، 2016)

18 الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التقرير السنوي لسنة 2016، نوفمبر 2017، 164، 168. متاحة على الرابط التالي: goo.gl/ypf5ps

19 الحكومة التونسية، وثيقة قرطاج: أولويات حكومة الوحدة الوطنية، 13 يوليو 2016

متاحة على الرابط التالي: https://cdn2.webmanagercenter.com/di/wp-content/uploads/2016/07/corthoge_13072016.pdf

20 خصصت رئاسة الحكومة 3 مليون دينار للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لسنة 2018. وزارة المالية، ميزانية الدولة لسنة 2018، أكتوبر 2017، متاحة على الرابط التالي:

http://www.finances.gov.tn/index.php?option=com_downloads&Itemid=712&view=finish&cid=1334&catid=1&lang=fr

21 س، جال، "تكتيف الحملة على الفساد في تونس وسط تهليل الشعب"، صحيفة نيويورك تايمز (النسخة الإلكترونية)، 25 يونيو 2017

22 "الشاهد: الحكومة الجديدة ستشن حربا على الإرهاب والفساد"، مرصد الشرق الأوسط (النسخة الإلكترونية)، 12 سبتمبر 2017

23 م، الشريفي، "مخاطرة حرب تونس على الفساد"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (النسخة الإلكترونية)، 18 يوليو 2017

24 ت، عمارة، "البرلمان التونسي يصادق على القانون المثير للجدل القاضي بالعفو على الفساد في فترة بن علي"، رويترز (النسخة الإلكترونية)، 13 سبتمبر 2017

3-1. التطورات على الصعيد القانوني

كما مرر البرلمان في أغسطس 2017²⁵ قانون إنشاء هيئة دستورية جديدة وهي هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، والتي تتكون من مجموعة من القضاة والخبراء. وستكون هذه الهيئة الجديدة الجهة الدستورية الدائمة التي ستعوض الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التي تأسست سنة 2011 باعتبارها هيئة مؤقتة. وستُكلف بالمساهمة في وضع سياسات الحوكمة الرشيدة، ومنع الفساد ومكافحته، ويشمل ذلك التحقيق في قضايا الفساد في القطاعين العام والخاص (بما في ذلك الدفاع والأمن). وتختلف الآراء حول الصلاحيات التي تتولاها هذه الهيئة الجديدة وما إذا كانت كافية لإحراز تقدم على أرض الواقع، كما أن مدى تأثيرها سيعتمد إلى حد كبير على التطورات التي تشهدها الساحة السياسية وخصائص وطموحات من بيدهم مقاليد الأمور. ولكن في الوقت الحالي أعرب الناشطون في المجتمع المدني عن ترحيبهم بهذه الخطوة، نظرا لأن صلاحيات الهيئة الجديدة ستكون أكبر من تلك التي تتولاها الهيئة الحالية.

من بين أهم التطورات التي شهدتها موضوع مكافحة الفساد، تعزيز الإطار القانوني المتعلق بمكافحة الفساد. حيث أن سن عدد من القوانين الجديدة من شأنه أن يلعب دورا هاما في التصدي للفساد وتعزيز الشفافية عبر الزمن. أولا، يتيح قانون 2016 المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة إطارا قانونيا لحرية التقدم بمطالب النفاذ إلى المعلومة، كما يحدد الاستثناءات لممارسة هذا الحق وينص على تأسيس هيئة مُكلفة بالإشراف على تنفيذ هذا القانون، برئاسة قاض وأعضاء للهيئة من بينهم موظفون وجامعيون وأعضاء في المجتمع المدني.²⁶ وُضف هذا القانون على أنه واحد من بين أفضل قوانين النفاذ إلى المعلومة في العالم.²⁷ ولا يمكن رفض طلب النفاذ إلا إذا كان من شأنه أن يضر بالأمن أو الدفاع القومي أو العلاقات الدولية ذات الصلة، أو بحقوق طرف ثالث في إطار حماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية والملكية الفكرية، والأهم من ذلك أن هذه الاستثناءات تخضع لحدود معينة. وينص الفصل 24 من هذا القانون على ما يلي "لا تعتبر هذه المجالات استثناءات مطلقة لحق النفاذ إلى المعلومة وتكون خاضعة لتقدير الضرر من النفاذ على أن يكون الضرر جسيما سواء كان آتيا أو لاحقا"²⁷ وتقع مسؤولية تبرير رفض الاستجابة لأي طلب على الهيئة العمومية المعنية. كما يساهم هذا القانون في تعزيز الشفافية حيث ينص على نشر أي معلومة سبق وأن ورد عليها طلب على موقع الهيكل المعني. وإذا وقع تطبيق هذا القانون بحذافيره، فإنه سيكون أداة فعالة لضمان مساءلة القائمين على الإنفاق العمومي. وكما قال أحد الذين وقعت محاورتهم إنه "إذا ما تم تنفيذ هذا القانون على النحو الصحيح فإن ذلك سيحل المشاكل المتعلقة بالفساد في تونس بنسبة 50%".

علاوة على ذلك، سن البرلمان قانونا جديدا بشأن التبليغ عن الفساد وحماية المبلغين.²⁸ ويكرس قانون مارس 2017 إطارا قانونيا ينص على حق المبلغين في التمتع بحماية مادية وقانونية. وينطبق هذا القانون على كل القطاعات، بما فيها قطاع الدفاع والأمن. كما يناقش البرلمان حاليا مشروع القانون المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع. وفي حال تمرير هذا القانون، سيتعين على قائمة طويلة من المسؤولين في الدولة ويشمل ذلك كبار ضباط الجيش، التصريح بمكاسبهم. كما ينص القانون على فرض قيود واضحة على قبول الهدايا.²⁹

والسؤال المطروح هنا طبعاً، هو ما إذا ستترجم كل هذه القوانين الجديدة على أرض الواقع. ووفقا لتقديرات أحد الخبراء، 75 جهة حكومية وجهازا إداريا من بين 1200 قد تجاوزوا مع قانون حماية المبلغين إلى حد الآن، و80 إلى 90% من مطالب النفاذ إلى المعلومة قد بقيت دون رد. وختم قائلا: "الإشكال لا يكمن في سن القوانين، بل في تطبيقها."³⁰

25 قانون أساسي عدد 22 لسنة 2016، متاح على الرابط التالي:

<http://www.legislation.tn/en/actualites/organic-law-n%C2%802016-22-dated-24-march-2016-related-right-access-information>

26 ت، دراباش، "حق الشعب في المعلومة: تونس تعتمد منظومة الحكومة المفتوحة"، 2011 - 2016، جامعة برينستون (الموقع الإلكتروني). 17 مايو 2017

27 البرلمان التونسي يصادق على قانون النفاذ إلى المعلومة، "FreedomInfo.org (الموقع الإلكتروني)، 14 مارس 2016

28 القانون الأساسي عدد 10 - 2017، متاح على الرابط التالي:

http://www.legislation.tn/detailtexte/Loi-num-2017-10-du-07-03-2017-jort-2017-020_2017020000101?shorten=gh9J

29 مشروع القانون على الرابط التالي: http://orp.tn/site/servlet/Fichier?code_obj=99537&code_exp=1&longue=1

30 اقتباس من كلمة ألقاها أحد أعضاء منظمة "أنا يقظ" في إحدى الفعاليات المنعقدة في يناير 2018.

31 قانون أساسي عدد 59 لسنة 2017 مؤرخ في 24 أوت 2017، متاح على: http://www.legislation.tn/detailtexte/Loi-num-2017-59-du-24-08-2017-jort-2017-071_2017071000591?shorten=Kb9C

4. الفساد في قطاع الدفاع: الوضع الراهن

ومضمونها. وتشير أبحاثنا مؤخرا إلى أن الوضع لا يزال على حاله. فمثلا، على الرغم من أن تونس تنشر ميزانية الدفاع إلا أن هذه لميزانية تفتقر للتفاصيل، حيث تقتصر فيما تنشره على المعلومات العامة. كما أن هناك افتقارا للشفافية على مستوى التعيينات في القطاع، وأرسلت منظمة أنا يقظ، نقطة الاتصال الرسمية لمنظمة الشفافية الدولية، طلبين للنفاذ إلى المعلومة عن حالة فساد حول إحدى التعيينات، ولم تتلق ردا إلى حد الآن.

ونظريًا، يشكل تخصيص لجنتين معنيتين بالدفاع في البرلمان، بموجب دستور سنة 2014، مكسبا هاما حيث تضمن الإشراف المناسب على إنفاق المال العام.³⁵ ولكن على أرض الواقع، لا تزال هناك أوجه قصور عدة، خاصة مع التوجه نحو المبالغة في تصنيف المعلومة على أنها سرية لاعتبارات أمنية، وهو ما يشكل حاجزا أمام الرقابة البرلمانية. وعليه، أصبحت فعالية هذه الآليات الرقابية الرسمية محدودة للغاية. وكما أفاد أحد النواب، غالبا ما يقع الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة، مثلا فيما يتعلق بالصفقات، بأن المعلومات "سرية للغاية". ولخص متدخل آخر الوضع قائلا: "الرقابة والإشراف من الجهات المدنية على سياسة الدفاع والأمن قد قُوضت أصلا بالضرورات الأمنية التقييدية".³⁶

وبالطبع، هناك حالات تستوجب عدم اعتماد الانفتاح والشفافية في التواصل مع المؤسسات الرقابية لاعتبارات الأمن القومي. ولكن أفضل الممارسات الدولية ترجح أن تكون هذه الحالات محدودة للغاية، وأن يُخول بكل سهولة اعتماد آليات رقابية بديلة في هذه الحالات. ولكن هذا الاستنتاج لا يلقي بعد قبولاً واسعاً في تونس. ويعود هذا الطابع الاستثنائي لقطاع الدفاع بدرجة كبيرة إلى أوساط الخبراء، حيث أن حجتهم في ذلك أن تعزيز الانفتاح في هذا القطاع ونشر المعلومات المتعلقة به قد يثير مخاوف أمنية وتخوفا من أن أعضاء البرلمان أو الهيئات الرقابية الأخرى قد يتعذر عليهم التعامل مع المعطيات السرية كما يجب.

ولكن يشير عدة ناشطين في مجال مكافحة الفساد إلى أن الخطر الحقيقي يكمن في أن هذا الطابع الاستثنائي المنصوص عليه صراحة في التشريع الجديد لمكافحة الفساد قد يُستخدم في نهاية المطاف كنهج يُطبق على كل الجوانب، ويؤدي ذلك إلى رسم "خط أحمر" أمام جهود الرقابة على قطاع الدفاع، بحيث يقع الإبقاء على المعلومات غير السرية بحجة الأمن القومي. وتنتشر هذه المشكلة في عدة بلدان وقد تؤدي إلى مشاكل أكبر في قطاع الدفاع. حيث أن الميزانيات الضخمة والتعقيد والصفقات المعقدة تجعل من قطاع الدفاع بؤرة تجذب إليها كل من تسول له نفسه استغلال المال العام لأغراض الفساد. وقد ينجر عن ذلك إعفاء هذا القطاع من المساءلة، مما يفقده ثقة المواطنين، وبالتالي قد يفقد في المستقبل للموارد البشرية والمعدات التي قد يحتاجها في أوقات الأزمات.

إلى جانب التطورات على صعيد مكافحة الفساد، توجد أيضا بوادر فُشجعة تدل على بدء التركيز على قطاع الدفاع والأمن في إطار جهود إصلاح المؤسسات. على سبيل المثال، تعمل وزارة الدفاع حاليا على صياغة ورقة بيضاء حول الأمن الوطني تهدف إلى بلورة استراتيجية الحكومة في قطاع الدفاع والأمن، وذلك بالتعاون مع المجتمع المدني. وفي الأثناء، وقعت المصادقة على مدونة سلوك جديدة تلتزم بها قوات الأمن، في انتظار تطبيقها. وقد تعاونت كل من وزارة الداخلية ووزارة الدفاع مع المنظمات الدولية لإدخال إصلاحات على مستوى الحكومة.³⁷

وعلى الرغم من أن مساعي مكافحة الفساد لم تركز بعد على قطاع الدفاع تحديدا، إلا أن هذا القطاع مشمول بالبرنامج الحكومي لمكافحة الفساد، وتدلل مشاركة الحكومة في بعض المبادرات على غرار برنامج طلف شمال الأطلسي لترسيخ النزاهة على أن برنامج مكافحة الفساد موضع اهتمام وزارة الدفاع. ومن بين المؤشرات الإيجابية أيضا تطور العلاقة بين الوزارة ولجنة الدفاع والأمن بالبرلمان. وعلى الرغم من أن الطريق لا تزال طويلة قبل التوصل إلى إشراف برلماني فعال، إلا أن اللجنة أفادت بأنها ركزت في الفترة 2016 - 2017 على "إرساء مقومات ثقافة الإشراف، وإسناد توصيات وتوجيهات من شأنها أن تساهم في بلورة السياسات وتنفيذ الخطط والبرامج في مجال الأمن والدفاع".³⁸ كما أفادت بأنها عقدت "جلسات استماع" مع مسؤولين من قطاع الدفاع والأمن، حيث طرحت أسئلة عن الاستراتيجية والسياسات العسكرية؛ وأجرت زيارات ميدانية دورية؛ وشراكات مع المنظمات الدولية؛ واستفادة من المعارف الأمنية والدفاعية لكبار المسؤولين المتقاعدين.³⁹ وكل هذه المؤشرات الإيجابية تدل على ممارسات سليمة تختلف إلى حد كبير عن النهج المعتمدة في أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ولكن يتعين إثراء هذه التطورات الإيجابية ببذل جهود للتصدي لمخاطر الفساد في مجالات معينة، بما في ذلك تكريس ثقافة السرية، والفساد في الصفقات، والتهرب والتجارة غير المشروعة في المناطق الحدودية. ويتعين أن يتم ذلك في إطار التشاور مع المجتمع المدني النشط في تونس، والذي لن يساهم فقط في تعزيز جهود الإصلاح بل سيساعد أيضا على استعادة ثقة الرأي العام.

1-4. السرية والشفافية المحدودة

أشار تقييم المؤشر الحكومي لتونس لسنة 2015 إلى أن الافتقار للشفافية يشكل أحد أهم مواطن الضعف، وتوصل التقييم تحديدا إلى أن ضعف الشفافية يبرز على مستوى الميزانية والإنفاق والصفقات وعمليات التدقيق في الحسابات

32 ر. بنعروس، "أول ورقة بيضاء في مجال الدفاع والأمن"، صحيفة Le Temps، 11 يونيو 2017

33 لجنة الدفاع والأمن، تقرير عن أنشطة الدورة البرلمانية الثالثة، 2016 - 2017، أكتوبر 2017

مفتاح على الرابط التالي: http://www.orp.tn/site/servlet/Fichier?code_obj=99796&code_exp=1&langue=1

34 لجنة الدفاع والأمن، 2017

35 تتمثل اللجنتان المعنيتان بالدفاع في البرلمان في "اللجنة القارة لتنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح" و"اللجنة الخاصة للأمن والدفاع".

36 حداد، 2017: (220)

2-4. الصفقات

وحذر تقرير صادر عن البنك الدولي من أن تشديد الرقابة الأمنية إن لم يقترن بتدابير ملموسة للتصدي لهذه المسائل فمن شأنه أن يساهم في تفاقم الفساد في صفوف الأعوان وهو ما سيؤدي مع الوقت إلى تقويض سلطة الحكومة⁴¹ وبالفعل، أشارت إلى أن تعزيز الرقابة الأمنية، بدل من أن يساهم في الحد من التهريب، قد ساهم أكثر في تمكين عصابات التهريب القوية من الاعتماد على شبكات وموارد تضمن تواطؤ الأعوان على الحدود، على غرار مهربي الأسلحة القادرين على دفع رشاو لنقل أسلحة الدراسة من نوع AK47 عبر الحدود الصحراوية.⁴² وتوصلت إحدى المنظمات التي أجرت دراسة عن تجارب السكان المحليين الذي يعيشون في المناطق الحدودية إلى أن "يمكن عبور الحدود، ولكن تكلفة العبور قد ارتفعت: فبالنسبة لـ 80% من المشاركين في الدراسة، عبور الحدود أصبح مرتبطا الآن بالفساد."⁴³ وورد على لسان أحد النواب الذين زاروا الحدود الليبية في إطار زيارة رسمية للبرلمان "لقد تحدثنا مع الجيش، قالوا لنا والدروع في أعينهم بأن تونس قد وقع بيعها في الجنوب...باعها أعوان من الشرطة والديوانة للمهربين والإرهابيين."⁴⁴

وتفوض هذه المخاطر المتعلقة بالفساد التصدي للتهديدات الأمنية الناجمة عن التجارة غير المشروعة، وسيؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى تعريض البلاد إلى مخاطر أمنية أكبر. وورد على لسان أحد المحللين للوضع الأمني في تونس "طالما أن أعوان الديوانة المتورطون في الفساد يستمرون في العمل مع المهربين، فإن الحواجز الحدودية لا طائل منها."⁴⁵ كما أشار المتدخل إلى خطر تشويه سمعة الجيش، مفسرا ذلك بأن الجيش بصفته الجهة التي تتولى تأمين الحدود، فإن تفاقم الفساد "سيؤدي إلى تشويه سمعة إحدى المؤسسات القليلة الوحيدة التي لا تزال تحظى بالمصداقية والقبول في صفوف الشعب"⁴⁶

4-4. الثقة الشعبية وإشراك المواطنين

تشير الأبحاث إلى أن الجيش يحظى بمستوى عال نسبيا من ثقة الشعب التونسي واحترامه.⁴⁷ واتسم دور الجيش خلال سنوات حكم بن علي بالحيادية، مقارنة بقوات الأمن الأخرى التي استخدمت كأداة بيد الدولة للسيطرة على الشعب، وهو ما مثل عاملا أساسيا، حيث يُنظر للجيش على أنه ساهم في حماية المدنيين خلال ثورة سنة 2011 بينما كانت بقية عناصر المنظومة الأمنية تتداعى. كما يُنظر لردود فعل الجيش التونسي على أنها إيجابية خلال فترة ما بعد الثورة وقبل انطلاق حركات الإصلاح، وهو ما ساهم أيضا في تعزيز شرعيته.⁴⁸

يشوب الفساد الصفقات العمومية في مختلف القطاعات في تونس. ووفقا للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "يلتهم الفساد ربع الصفقات العمومية التي يمثل حجمها وفق إحصائيات 2015 حوالي 18% من الناتج الداخلي الخام و35% من ميزانية الدولة."³⁷ وتوصل تقييم للفساد في مجال الأعمال إلى أن "أكثر من ربع الشركات أفادت بأنها قدمت عطايا تيسيرية للمسؤولين لتسريع وتيرة المعاملات" وأنه "غالبا ما تُقدم الرشاوى والمبالغ غير القانونية عند المشاركة في العروض التنافسية المتعلقة بالعقود الحكومية."³⁸

وتبين أن الصفقات العمومية تشكل أكثر المجالات عرضة لمخاطر الفساد في قطاع الدفاع ووفقا لتقييم المؤشر الحكومي لسنة 2015، ويرجع ذلك على سبيل المثال إلى نقص المعلومات المنشورة على العلن بشأن مراحل الصفقات، وبرامج الموازنة وتوقيع العقود في قطاع الدفاع. وترجع دراستنا أن هذا المجال سيبقى يمثل خطرا كبيرا في قطاع الدفاع، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التوجه المستمر في حجب المعلومات المتعلقة بقرارات المناقصات ومراقبة الصفقات على الرأي العام. كما يساهم منع الجهات الرقابية الرسمية من النفاذ إلى هذه المعلومات لمعاينتها في تفاقم الخطر.

كما ذكر أحد المتدخلين أنه من السهل التحايل على عمليات إجراء الصفقات المتعلقة بالمساعدات الدولية لقطاع الأمن والدفاع في تونس والتي تُمنح في شكل معدات وتدريبات وعقود الصيانة المرتبطة بها وذلك مقابل سلع أو خدمات.

3-4. الحدود والتجارة غير القانونية

إن ظاهرة التهريب على الحدود التونسية مع ليبيا والجزائر ليست وليدة البارحة، ولطالما شكلت مصدر دخل هام للسكان المحليين.³⁹ ولكن في ظل المخاوف الأمنية التي ظهرت في السنوات الأخيرة، أصبحت المنافذ الحدودية تحديا أمنيا جديدا. وعلى الرغم من التزام الحكومة بأولوية التصدي للتجارة غير المشروعة، إلا أن المقاربة الأمنية المكثفة على المناطق الحدودية من شأنها أن تزيد في تفاقم الفساد، حيث أن تشديد الرقابة على الحدود والتوجه نحو تعزيز الطابع العسكري للمناطق الحدودية لم يقترن بتدابير تحقق التنمية الجهوية وإصلاح المنظومة الأمنية ومجال العدالة الجنائية.⁴⁰

37 الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، 36، 2016.

38 GAN بوزارة مكافحة الفساد، تقرير عن الفساد في تونس، يوليو 2017

39 لملوم، 19، 2016

40 الحكومة التونسية، 2016: 4، International Alert؛ أ. بوزراص "التداعيات الجهادية غير المتوقعة التي قد تنجم عن جعل المنطقة الحدودية التونسية مع ليبيا منطقة عسكرية"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (النسخة الإلكترونية)، 26 يناير 2018

41 ه. المدب، "الشباب والتهريب في جهة القصرين في تونس"، International Alert، مايو 2016: 13

42 بوزراص، 2018؛ س. سولي، "مراقبة الحدود: تونس تحاول وضع حد للإرهاب ببناء حدار"، فايس (الموقع الإلكتروني)، 17 نوفمبر 2015

43 لملوم، 21، 2016

44 ف. البريزيا، "الخطر يحقد بتونس: هل في مكافحة الإرهاب تهديد للثورة؟"، معهد Legotum (الموقع الإلكتروني)، نوفمبر 2015

45 س. بيركس، "التهدد الأكبر لتونس هو الفساد، لا الإرهاب"، Policy Review (الموقع الإلكتروني)، ديسمبر 2017

46 بوزراص، 2018

47 أشارت دراسة أجريت سنة 2016 إلى أن الجيش هو المؤسسة التي تحظى بأكثر قدر من ثقة الشعب التونسي:

L'armée tunisienne: l'institution qui inspire le plus de confiance"، Realites Online (الموقع الإلكتروني)، 31 مارس 2013؛ تتوصل المقياس العالمي للفساد 2013 إلى أن 14% يرون أن هناك فسادا في الجيش (أقل نسبة مقارنة بكل القطاعات الأخرى). مقارنة بـ 69% ممن يرون أن الشرطة تعاني من الفساد؛ منظمة الشفافية الدولية، النتائج الوطنية لتونس 2013، متاحة على الرابط التالي

<http://www.transparency.org/gcb2013/country?country=tunisia>

48 حداد، 2017: 217

وتشكل هذه الوضعية أساسا إيجابيا للغاية يمكن الانطلاق منه. ولكنها أيضا قد تؤسس للتهاون، خاصة بوجود ميزانيات ضخمة. وأشار ناشط في المجتمع المدني إلى أن مخاوف المواطنين إزاء التطرف المصحوب بالعنف والهجمات الإرهابية قد زادت من "نزعة" المواطنين إلى الدفاع على المؤسسة العسكرية وقطاع الدفاع. ويرى رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بدوره أن تاريخ الجيش لم يُسبوه بالفساد، وأن وزارة الدفاع لم تكن في أي مرة إلى حد الآن من أولويات الهيئة من حيث اتخاذ تدابير مكافحة الفساد.

وأوصى تقييم المؤشر الحكومي لسنة 2015 بأن تعزز الحكومة تفاعلها مع المواطنين فيما يتعلق بالدفاع وذلك من خلال عقد جلسات إعلامية منتظمة لتعزيز النقاشات، وتشجيع المجتمع المدني على المزيد من التفاعل، في إشارة قوية إلى أن قطاع الدفاع في خدمة المواطن بشكل عام ويعمل على تلبية احتياجاته. كما أقرت الحكومة بأهمية المجتمع المدني في التصدي للفساد.⁴⁹

ومن بين التطورات الهامة التي شهدتها تونس بعد الثورة، بناء جسر بين المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني، حيث أصبح للعسكريين المتقاعدين دور فعال في المجتمع المدني النشط في تونس، من خلال مساهمتهم في توسيع معارف المواطنين بالشؤون العسكرية، عن طريق المراكز الفكرية مثلا مثل المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل الذي يترأسه العميد المتقاعد مختار بن نصر.⁵⁰

وقد عملت وزارة الدفاع مؤخرا مع المنظمات الدولية والمحلية على فتح الباب أمام مشاركة المواطن في مختلف المسائل المتعلقة بالوزارة، إلا أنه يتعين بذل المزيد من الجهود لكي يصبح هذا الانفتاح جزءا لا يتجزأ من أسلوب عمل الوزارة. وأشار أحد المتدخلين إلى أنه على المنظمات المدنية غير الحكومية التي تعمل على شؤون الدفاع أن تكون قادرة على التنافس مع منظمات العسكريين المتقاعدين من أجل تعزيز قطاع الدفاع.⁵¹ ومؤخرا، وجد أحد المدونين، والذي أصبح الآن عضوا في مجلس النواب، نفسه يُحاكم أمام المحكمة العسكرية بتهمة "المس من معنويات الجيش"، وهي تُعد جريمة بموجب القانون العسكري⁵²، الذي لا تزال بعض أحكامه تشمل المدنيين. ولعل هذه الحادثة تفسر سبب عزوف الرأي العام عن التفاعل مع الجيش وانتقاده.

49 الحكومة التونسية، 2016، جريوال، 2016.39، لملوم، 19، 2016.

50 جريوال، 2016، 2018. 51 جريوال، 2016، 2018. 52 هيومن رايتس واتش، تونس: نائب في البرلمان يُحاكم للمس من معنويات الجيش، 24 يناير

5. الاستنتاجات والتوصيات

فتح الباب أمام الرقابة الفعالة

لقد أحرز تقدم على مستوى ربط العلاقات وقنوات التواصل بين اللجان البرلمانية ووزارة الدفاع. ولكن يتعين بذل المزيد من الجهود لتمكين اللجان من أن تلعب دورها الرقابي على نحو فعال. ويتعين مد اللجان البرلمانية بالمعلومات اللازمة لكي تراقب عمليات اتخاذ القرار والميزانيات والسياسات في قطاع الدفاع، كما يتعين تجهيزها بالإمكانيات التقنية اللازمة التي تخول لها الحفاظ على سرية المعلومات. ويتعين أيضا أن تستند اللجان البرلمانية إلى مبادئ توجيهية واضحة تنص على حقوقها ومسؤولياتها، ومن جهتها، ينبغي أن تضع وزارة الدفاع آليات للتجاوب مع مطالب النفاذ إلى المعلومة. كما أن القيود المفروضة على وظيفة الرقابة المالية الخارجية، مثل محكمة المحاسبات، والتدقيق في نفقات الدفاع، يُصعب المراقبة المفصلة ويعرض القطاع لخطر الفساد؛ ويجب إذن مراجعة هذه النقطة.

إصلاح مجال الصفقات في قطاع الدفاع

مع زيادة نفقات القطاع وتنامي العقود العسكرية في إطار استراتيجية الحكومة لمكافحة الإرهاب، أصبح من المهم بمكان الحرص على إجراء الصفقات الدفاعية في ظل الشفافية وخضوعها للرقابة. إذ أن الصفقات الفاسدة من شأنها أن تلقي بتداعياتها الوخيمة على استراتيجيات الحكومة وأن تؤدي إلى إهدار الموارد. وينبغي إدخال إصلاحات على مجال الصفقات لضمان شفافيتها وخضوعها لرقابة شديدة على أرض الواقع. وسعيا للحد من خطر الفساد في مجال الصفقات، يجب أن تكون كل المناقصات مبررة بوجود احتياجات واضحة على النحو المنصوص عليه في استراتيجية الدفاع وخطة المشتريات، ويجب أن يقع الاختيار على المزودين من خلال عملية تنافسية تشرف عليها مجالس مستقلة تُشرف على المناقصة، بالإضافة إلى هياكل رقابية خارجية.

يكتسح موضوع الفساد حيزا هاما في تونس، وقد أحرز تقدم ملحوظ خلال السنوات الأخيرة من حيث تعزيز التشريعات والهياكل التي تعمل على مكافحة الفساد. إلا أن قطاع الدفاع لم يزل نصيبا كافيا من هذا الاهتمام. فعلى ضوء التحديات التي تهدد الأمن القومي في تونس، بما في ذلك الإرهاب والتخريب عبر الحدود، وارتفاع نفقات الجيش، يتعين أن تحظى الحوكمة ومكافحة الفساد في قطاع الدفاع بمكانة أعلى ضمن أولويات البلاد. ويوصي برنامج الشفافية الدولية للدفاع والأمن باتخاذ الإجراءات التالية:

وضع خطة عمل لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع

يتعين أن تُترجم الالتزامات بمكافحة الفساد على أعلى المستويات إلى أفعال ملموسة تؤدي إلى التغيير، وذلك لكي تكتسي حرب الحكومة على الفساد مصداقية أكبر. ويجب أن تكون وزارة الدفاع نموذجا يحتذى به في ذلك من خلال إجراء تقييم مفصل لمخاطر الفساد المحدقة بقطاع الدفاع واستخدام هذا التقييم كأساس لتبني خطة عملها لمكافحة الفساد في القطاع، ويوصى بالتبليور هذه الخطة في إطار التشاور مع المجتمع المدني وهياكل الإشراف. ويتعين التصدي لمشاكل الفساد في المناطق الحدودية على وجه الخصوص واعتبارها مسألة ذات أولوية. وبالتعاون مع بقية الهيئات الحكومية المعنية، تُوصى وزارة الدفاع بأن تجري تقييمًا لمخاطر الفساد في المناطق الحدودية، بما في ذلك خطر التواطؤ بين العاملين في قطاع الدفاع وعصابات الجريمة المنظمة أو المهربين. وينبغي أن يتناول هذا التقييم القدرات التقنية اللازمة لوضع حد للمهربين وللمساءلة العاملين في قطاع الدفاع ممن ثبت تورطهم في الفساد، كما ينبغي أن يتناول مسألة الهياكل التي تشجع على ظهور التجارة غير القانونية.

الحد من الطابع الاستثنائي لقطاع الدفاع في التشريعات

يتعين أن يراجع البرلمان التشريعات المعمول بها في مجال الحق في النفاذ إلى المعلومة وحماية المبلغين، لضمان التبرير المنطقي لأي استثناءات تتعلق بالأمن القومي. وبالتالي، يتعين على البرلمان أن يعمل مع مؤسسات الدفاع والأمن لتحديد المستويات المناسبة لما يمكن تصنيفه على أنه معلومات تتعلق بالأمن القومي، وترسيخ الإجراءات المناسبة التي تضمن الإشراف على هذه المعلومات. وأدت المخاوف من أن يقع تسريب معلومات حساسة تتعلق بالأمن القومي إلى مبالغة في تصنيف معظم المعلومات على أنها حساسة. ونجم عن ذلك غياب الشفافية فيما يتعلق بالميزانيات والمعاملات داخل وزارة الدفاع. ويستوجب ذلك مزيد التوضيح للتمييز بين المعلومات السرية وغير السرية، وذلك لضمان تفعيل دور الرقابة وتمكين الرأي العام من مساءلة القائمين على الإنفاق.

Transparency International Defence & Security

7 - 14 Great Dover Street,
London,
SE1 4YR

www.ti-defence.org
twitter.com/ti_defence